

الفصل الخامس

السياسة الاقتصادية والمالية

إن غاية كل استثمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من انتاج ، وتداول ، وتوزيع ، نحو تحقيق الرخاء للدولة الاحتلال على حساب البلد المحتل . وللوصول إلى هذه الغاية تسن النظم والفوانين الملائمة وتتخذها كأداة لتنفيذ أغراض الاستثمار الاقتصادية .

وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع بدنها على عناصر الإنتاج والتداول ، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس ، مهينة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القومي ، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي . وقد شمل التدخل الفرنسي في هذه الناحية جميع فروع الانتاج الثلاثة : الزراعة والصناعة والتجارة .

الزراعة

لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية في البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، فأنخذت كافة الوسائل الممكنة — وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة — لانتزاع الأراضي من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها ، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين في حياة البلاد الاقتصادية ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على الحياة التجارية والصناعية ومع رجال الإدارة الذين يبدون توجيه السياسة المالية في البلاد . وبذلك أصبح الشعب التونسي مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التي تسندها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد .

ولأجل أن نعلم مقدار الظلم الذي حاق بالتونسيين من الناحية الزراعية يكفي أن نستعرض الوسائل التي اتخذتها السلطة الفرنسية للاستيلاء على أراضي تونس الزراعية: تباع مساحة الأراضي التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين من الهكتارات ، من مساحة المملكة التونسية التي تقدر بأثنى عشر مليوناً ونصف من الهكتارات .

وكانت كل هذه الأراضي بطبيعة الحال — قبل الحماية — تحت تصرف الأهالي ، يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشي في مراعيها ، وكان بعضها ملكاً للدولة أو للأفراد ، أو ملكاً مشاعاً بين القبائل ، والبعض الآخر تابع الأوقاف العامة أو الخاصة .

وما كاد الاستعمار يضع أقدامه في البلاد ، حتى انجبه إلى كل قسم من هذه الأقسام ورسم الطريق للاستيلاء عليه ، سالكاً سياسة واحدة متتابعة الحلقات طول مدة الاحتلال .

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث فإن فقهاءها لم يعدموا الحيل القانونية لانتزاع الأراضي من العرب ، فأتخذ القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعماري ، وخافت فرنسا على سياسة السلب والنهب التي انتهجتها في البلاد التونسية ثوباً من المشرعية . وكل من أمعن النظر في سلسلة تلك النصوص التي أنشئت من العدم لهذا الغرض وتنبهها في كل حلقاتها ، يتضح له جلياً ما ارتكبه فرنسا من فظائع باسم القانون ^(١) .

أملك الدولة الخاصة

تقدر أملك الدولة التونسية الخاصة — قبل عهد الحماية — بمساحة لا تقل عن

(١) من مجلة القوانين التي أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لانتزاع الأراضي من يد العرب القانون القماري (بتاريخ بولية ١٨٨٥) وهذا القانون الذي يشابه نظام تورنس Act Torrens المطبق منذ سنة ١٨٥٥ باستراليا يقتضي تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر في أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين وإثنين تونسيين والحكم الذي تصدره هذه المحكمة في تحديد الأراضي وملكيتها هو حكم نهائي لا يقبل مراجعة ولا استئناف ، وبهذه الصورة وقعت إعتداءات كثيرة على العرب وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستطيعوا المعارضة والاستظهار بحقوقهم فيها ، أما لكونهم لا يملكون رسوم ملكية أو لأن إجراءات التسجيل انتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها .

مليون من الهكتارات ، كان للأهالى حق استغلالها . وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين برناجه الواسع لتوزيعها بين الفلاحين ، مانحاً كلاً منهم قطعة مساحتها عشرون هكتاراً ، ونفذ البرنامج بصفة خاصة بمنطقة زغوان .
وقد بادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضى من يد الفلاحين التونسيين ، وتركت لهم فى الأول حق استغلالها ؛ ثم ما لبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها « المعمرين الفرنسيين »^(١)

وتلا هذا الأجراء صدور الأمر المؤرخ فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ الذى يقضى بإلحاق « الأراضى البور » بأملك الدولة . فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضى البور ، وراحت تدخل ما تشاء من الأراضى فى هذا النوع ، معتدية بذلك على حرية الملك الفردية ، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب الأملاك تحت هذا الستار .

أراضى الغابات

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتار . وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية ، وأصدرت أمراً بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يقضى بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة ثم أصدرت أمراً بتاريخ ٢٢ رايو سنة ١٩٠٣ يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات . وكان الغرض الحقيقي لهذا الأمر إنما هو اغتصاب أراضى السكان المجاورة لهذه الغابات ، وتضمن هذا الأمر النص على أنه لا يمكن قبول أية دعوى تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد . وكانت عملية التحديد تتم فى الخفاء حتى أن أكثر الملاك — وأغليبيتهم من البدو — ما كانوا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات أوانها . وقد هجر أكثرهم عن تقديم رسوم ملكيتهم ؛ إذ كانوا يتصرفون فى أراضهم منذ أجيال . ومن ذلك الحين تعددت المنازعات بين السلطة الفرنسية والأهالى فى هذا الشأن ؛ إذ وقع إقصاء الكثيرين عن أراضهم ،

(١) يطلق اسم المعمرين Cocons فى المغرب العربى على أفراد الجالية الفرنسية وغيرها من المستعمرين الذين يسيطرون على الأراضى الزراعية.

وسلطة الادارة الفرنسية الغرامات الفادحة على من عاد إلى التصرف فيها . ثم صدر أمر في ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بتأسيس لجنة للفصل في هذه المنازعات ، وأعقبه أمر آخر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ينص على ضم نائبيين من التونسيين إلى اللجنة ، ومهمة هذه اللجنة هي فحص صحة المستندات التي تقدم إليها من حيث إثباتها للملكية .

ومن أغرب ماورد من نصوص في سبيل اغتصاب ملكية الأراضي التونسية ما جاء في الأمر الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، من أنه لإثبات حق المدعي يشترط أن تكون الأرض بها حرث أو نبات أو بناء ، وأن لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط ، ولو كان بيد المالك عقود تثبت صحة الملكية . وقد تار الرأى العام لهذا الاستبداد والجور ، فكان جواب السلطة الفرنسية أن أصدرت أمراً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ بفصل العضوين التونسيين من لجنة المنازعات حتى لا يبقى بها من يمثل حقوق أصحاب الأملاك المقتصة .

وقد ارتكبت فرنسا لتحقيق أغراضها واعتمادها على الملكية الفردية الأراضي المجاورة للغابات أشنع الفظائع ، واستعملت في هذا السبيل شتى الوسائل والمناورات غير المشروعة . ونذكر على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طابت من الفلاحين في جهة فريانة سنة ١٩٣٤ أن يسلموا للادارة مستنداتهم للملكية الأراضي بدعوى الاطلاع عليها مقابل إيصالات ، ثم استردت الإيصالات ، وامتنعت من تسليم المستندات لأصحابها ، وأسرعت إلى تسجيل تلك الأراضي تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مبان وبساتين .

وفي سنة ١٩٣٨ حلت سلطة الحماية الفلاحين على الاعتراف بملكيتها لتلك الأراضي مقابل بقائهم في زراعتها ، وألزمت كل فلاح بدفع إيجار سنوى . وهكذا أصبح المالك مستأجراً والناصب مالكا . ومن أمثلة هذا أن سلطة الحماية انتزعت من الفلاحين المجاورين للغابات بجهة عين السراهم مساحات تتراوح بين الهكتارين والعشرين هكتارا ، ووقع هذا الاعتداء في ثمانى عشرة « شياخة » ، وبلغ ما اغتصب من شياخة واحدة منها وهى شياخة القويدية ثلاثمائة هكتار بما عليها من نبات ومبان . وقد أرغم ملاك هذه الأراضي على ترك ديارهم

وأراضيهم أو يمتدوا بملكيتها للدولة ، ويدفعوا جملاً سنوياً ، وعندئذ تباح لهم فقط الإقامة فيها على سبيل العمرة .

هذا بالإضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخذت مسألة حراسة الغابات وسيلة إلى الاضطهاد ، فأرسلت إلى الغابات جيشاً من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الغرامات تلو الغرامات ، وراح الحراس يهاجمون الأهلى في عقرد ورم ، ويمتدون على نسايم تحت ستار تنفيذ القانون والتفتيش عن أخشاب الغابة . كل هذا باسم القانون والمدنية والإصلاح .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار أوراق الأشجار التى تمبث بها الرياح وتلقها على الأرض سبباً فى فرض الغرامات المتتالية ، والحجز الإدارى ، وبيع مواشى الفلاحين لتسديدها . وهكذا أصبح هؤلاء الفلاحون تحت رحمة حراس الغابات ، توقع عليهم أنواع الظلم المختلفة والاعتداءات المتوالية على أموالهم وبيوتهم ونسايمهم ، وغدوا فى حالة من البؤس والفقر أصبحت مضرب الأمثال .

وتتصل بمسألة أراضي الغابات مسألة المياه التونسية التى صارت بأمر مؤرخ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٥ من أملاك الدولة الخاصة . ومسألة المياه فى منطقة الجنوب لها نفس أهمية الأراضي الزراعية فى مناطق أخرى ، إذ تتوقف عليها حياة الواحات التى يعيش منها أهل الجنوب . وكانت الميون قبل الحماية ملك الأفراد ، ولها نظام خاص فى توزيعها على السكان لم يتغير منذ عهد قديم . وفى السنوات الأخيرة بدأ الاستثمار يتسرب إلى منطقة الجريد ، وأفطمت السلطة الفرنسية الأراضي إلى الممرين الفرنسيين لزراعتها نخيلاً وحولت إليها المياه ، معتدية على حق السكان الذى توارثوه منذ أجيال .

أراضي القبائل

يوجد بتونس أراض شاسعة تتصرف فيها القبائل منذ أجيال . وهى ملك مشاع بينها ، وتسمى « بالأراضي الكلية » . وقد عمدت سلطة الحماية إلى إلحاقها بأملاك الدولة ، بدعوى أن القبائل لا حق لها فى هذه الأراضي ، إذ لا تملك رسوم ملكيتها . وأصدرت فى هذا الشأن أمرها المؤرخ فى ١٤ يناير

وقد أبدت المحكمة المختلطة هذه النظرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ ،
مقررة أن القبائل بتونس ليس لها « نظام الجماعات » الذي يجعل لها شخصية
قانونية . فالأرض السكّية غير معترف بها قانونياً ، لأن القبيلة نفسها ليست لها
شخصية قانونية . واعتماداً على هذا القرار صارت السلطة الفرنسية تسجل كل المساحات
التي أرادت إلحاقها بأملاك الدولة من أراضي القبائل ، واعتبرت أن القبائل ليس
لها إلا حق استغلالها الوقتي . والفرض الأساسي من هذه التصرفات هو انتزاع
الأراضي من يد الفلاحين ، واهدائها للمعمرين الفرنسيين . وقد أدى هذا الإجراء
صراراً إلى تصادم بين الملاكين والقوات المسلحة ، وإلى سفك الدماء ، وقتل
الأنفس .

وهكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة من مديريات
الأغراض ، وقفصة ، والهامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسوامي ، ومناطق
الجنوب ، ثم قسمتها بين المعمرين ، بعد أن طردت منها القبائل التي كانت تملكها
منذ قرون ، وأقصتهم إلى أراض قاحلة وجبال وعرة ، أو أخذهم المعمرين كعمال
في نفس الأرض التي كانوا يملكونها .

ومتي علمنا أن أراضي القبائل بالقطر التونسي تبلغ مساحتها أربعة ملايين من
الهكتارات ، أي ثلث مساحة القطر ، تتجلى لنا في أشنع صورة خطورة هذه
السياسة الفرنسية التي ترمي إلى إفقار العنصر العربي .

أراضي الأوقاف

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضي الغابات وأراضي
القبائل ، بل ذهبت في اعتداءاتها المتوالية إلى أبعد حد ، فتناولت إلى أوقاف
المسلمين . وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من
الهكتارات ، وهو ربع مساحة البلاد التونسية . ولم يعدم فقهاؤها استنباط
الحيل القانونية لتحقيق أغراض الاستعمار ، فصدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨
يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستثمار جزءاً
من أراضي الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفي هكتار ، على أن يتم نقل

الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستثمار مباشرة وبدون إشهار .
ولإدارة الاستثمار الحق في اختيار أراضي الأوقات التي تقرر الاستيلاء عليها ،
وهي ترسل خبيراً زراعياً يباشر وحده تقويم الأرض ، ويكون رأيه فاصلاً في
تقدير القيمة ، وفي جميع شروط نقل الملكية ، دون أي ضمان لمصلحة الوقف .
وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الفراء التي قضت بأن الوقف ملك
لا ينقطع ، وأنه لا يباع ، ولا يرهن ، ولا يوهب ، ولا يموض .

ولم تحترم فرنسا إرادة الوقف ، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية ، كالساجد ،
والمستشفيات ، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضي ، والأجدر أن
نموض هذه بالمباني والفنادق أو حتى بالمال ، وقررت أن هذا التمويض مباح
بل مرغوب فيه .

وهكذا استولت إدارة الاستثمار على أوقاف المسلمين واغتصبت أخصب الأراضي
الموقوفة لجهات البر والتعليم . كل هذا مقابل بعض الدور المهتمة ، والمباني البالية ،
الآيلة للسقوط ، التي لا بقي دخلها الضئيل بنفقات إصلاحها . أما إذا عوضت
أراضي الأوقاف ببنائية صالحة للاستغلال فإن هذه البنائية تؤجر للإدارة مقابل إيجار
صوري ، فرنك واحد في السنة .

وهكذا نوات اعتداءات فرنسا على الإسلام في بلاد المسلمين ، وهدمت النظم
القائمة على أساس الشريعة الإسلامية الفراء ، بغير مبالاة بما تحميه من مصالح عامة
وما تصرف عليه من بيوت الله ودور العلم ، وعادت إدارة الأوقاف من الفقر بحيث
أصبحت عاجزة عن القيام بشؤون المؤسسات العلمية والخيرية ، فهدمت المدارس
والمساجد ، وأصبح الكثير منها في حالة يرثى لها .

وبعد أن تم لها الأمر واستولت على كل أراضي الأوقاف الصالحة للزراعة
أصدرت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ أمراً بإلغاء تشريع سنة ١٧٩٨ ، وظنت
أنها بذلك تخلصت من آثار الجريمة التي ارتكبتها بالاعتداء على عقيدة البلاد
وشريعتها ، وسلب أموال المسلمين ، والقضاء على دور العلم والمساجد والمستشفيات .
والنتيجة لهذا العمل الذي وقفت عليه إدارة الحماية جهودها منذ أكثر من
ستين سنة هو أن أصبحت جميع الأراضي التابعة لإملاك الدولة ، وما الحق بها

من أراضي الغابات ، والأراضي الكلية ، وأراضي الأوقاف ، تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » التي أسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضي على « المعمرين » الفرنسيين .

ويقع التوزيع بطريق البيع الصوري بثمن زهيد يدفع أقساطاً لمدة عشر سنوات . ولتسهيل اقتناء المعمرين للأراضي صدر أمر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ أعقبه أمر ثان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٠ يتضمن تأسيس « صندوق الاستعمار » . وقد قدمت السلطة الفرنسية لهذا الصندوق من ميزانية تونس مليون فرنك ونصف عند تأسيسه ، ثم قدمت له سنة ١٩٠٤ ثمان مائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين أعتمدتها من قرض عقده الدولة التونسية من فرنسا . وهكذا دأبت السلطة الفرنسية كل سنة على تخصيص اعتماد كبير لصندوق الاستعمار من الميزانية التونسية نفسها ، وصارت تضيف إلى هذا الصندوق المال المتحصل من بيع أملاك الدولة للمعمرين . وتستعمل كل هذه الأموال لشراء أراض أخرى توزع على المعمرين وهكذا ...

ولم تكف السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء المعمرين للأراضي ، بل وضعت تحت تصرفهم أموالاً طائلة لاستثمارها ، وأسست لهم خاصة بدوكا عديدة للاقتراض منها بدون « فوائد » ، إلى غير ذلك من أنواع المساعدات التي تقدمها لهم تشجيعاً على استقرارهم بتونس ، حتى يصبحوا هم الأغلبية الساحقة في يوم من الأيام .

نتائج ومقارنات

وفي أول عهد الحماية ترك امتلاك الأراضي التونسية لمساعى الفرنسيين الفردية . ثم شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم الخطط وتقرير البرامج الواسمة لإفراز الفرنسيين بالأراضي التونسية ، فكانت تضع تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » ما تنتزعه من الأراضي الزراعية من أيدي العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية مقسطة على آجال . فمن سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ سلحت هذه الإدارة من أراضي الشمال مساحات شاسعة بلغت ١٦٥٠٠٠ هكتار ، بينما منحتهم

في منطقتي الوسط والجنوب مساحات قدرها ١٣٢٠٠٠ هكتار . وقد ورد في الإحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضي التي استولى عليها الفرنسيون حتى سنة ١٩١٤ يبلغ ٧٥٧٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضي التونسية .

وبعد الحرب العالمية الأولى وسمت فرنسا نطاق ما تمنحه من امتيازات ، لإقرار ألف عائلة فرنسية بالأراضي التونسية . فمن سنة ١٩١٩ التي سنة ١٩٢٨ وزعت ١١٩١ قطعة أرضية بمنطقة الشمال بلغ مجموع مساحتها ١٤٣٥٦٠ هكتار و ٧٥ قطعة بالمناطق الوسطى والجنوبية بلغت مساحتها ٥٣٦٠٥ هكتار .

واستمرت هذه السياسة الرامية إلى إجلاء المنصر التونسي عن الأراضي الخصبة وإفصائه إلى الأراضي الفاحلة إلى يومنا هذا .

ومما يجدر ذكره أن عدد السكان الذين يعيشون من الزراعة يقدر بمليون وثمانمائة ألف نسمة ، منهم ٤٠٠٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المزروعة حبوباً ، و ٤٥٠٠٠٠ يتصرفون في الأراضي المغروسة بالأشجار ، والبقية — وهم مليون نسمة — يمثلون طبقة الهال الفلاحين . وتحتل الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب — وهي الأصل في الزراعة التونسية — مساحات قدرها ٢٩٣٤٠٠٠ هكتار أي ٣٢٦٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وليس في أيدي التونسيين منها سوى مليون هكتار ، والبقية بأيدي المتمردين الفرنسيين والأوروبيين ، وعددهم خمسة آلاف نسمة .

وكانت من نتائج هذه السياسة التي جمعت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضي الخصبة ، وجزء وافر من الإنتاج الزراعي ، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين ، وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة ، وصاروا على شفة المجاعات التي تنتشر بينهم انتشاراً سريعاً بمجرد ما تحمل لآزمة من الآزمات .

الصناعة :

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عمقلة تطور البلاد الطبيعي ، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة حتى الآن ، وحتى الصناعات التي كانت موجودة قبل

الحماية لم تبذل لها السلطة الفرنسية أى تشجيع ، بل كانت حريصة على إبقائها على حالها لتواجه مصيرها المحتوم ، وهو القضاء البرم عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة . فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضائعها الميكانيكية الرخيصة الثمن ، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى يشكون الفقر والفاقة .

والفرض الأسامي من هذه السياسة هي المحافظة على تونس كسوق تجارى للبضائع الفرنسية . وقد سلكت فرنسا سياسة جبركية تسهل دخول الواردات الفرنسية من جهة ، وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى ، فأصبحت هذه المواد تصدر بأجنس الأثمان لتهود إلى تونس على شكل بضائع تستنفد معظم مالية البلاد ، وتحول دون إنشاء صناعة آلية فيها .

أما ثروة البلاد المدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار سنوى زهيد . وأهم المعادن التى تستخرج من أرض تونس هي فسفات الجير ، ومتوسط ما تصدره تونس من الفسفات سنويا يبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان . أما من ناحية الإنتاج فإن تونس تأتى فى الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفسفات فى العالم .

ويوجد فى تونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم واليوتاس . ولا تظهر أهمية ما يستخرج من هذه المناجم يمكننا أن نقول أن المعادن تحتل ٣/٤ حولة كل وسائل النقل بقونس . أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة ٣٢١٢٪ . من صادرات تونس . وقد بلغت قيمته سنة ١٩٤٦ نصف قيمة الصادرات .

وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعات آلية بيد الأجانب ، ولا تمود بكبير الفائدة على تونس ، إذ لا يرجع منها للميزانية العامة إلا إيجارها السنوى ، وهو إيجار صورى لا يكاد يذكر ، وما يدفع إلى مصالحة الجمرى من رسم الصادر ، وهو مقدار ناقله .

وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال التى رصدت لاستغلال المناجم

والصناعات الآلية هي رؤوس أموال أجنبية ، وقد بلغت سنة ١٩٣٩ مليارا من الفرنكات .

على أن شركات المناجم والصناعات الآلية المتفرعة عنها ، وكل شركات الاحتكار بصفة عامة ، تنقل كاهل الميزانية بما يقدم إليها من شتى المنح والمساعدات ، خصوصاً إذا لحقها عجز مالي ، زيادة على كونها لا تمود بفائدة تذكر لا على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسي نفسه .

وبعد أن عمرت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بوجود صناعة آلية إلا في نطاق محدود ، ومنعت انتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاحم إنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها . وهكذا اتبعت فرنسا في تونس سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء صناعات آلية لاستغلال مواد بلادهم الأولية وصارت تجبرهم على بيعها ، وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا .

التجارة

إن سياسة فرنسا الاقتصادية في تونس ترتكز على النظام الجركي الذي سنه في البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق لترويج بضاعتها . وقد انجذبت انظار فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى هذه الناحية . ولما كانت رغبتها تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقات تجارية مع الدول الأوروبية ، ومع ما تمهدت به هي نفسها في معاهدة باردو ، فإنها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها في التساوي معها في كل الامتيازات الجركية . فانسح بذلك لها المجال وتمكنت من القضاء على استقلال تونس الجركي ، واستصدرت « أمراً عالياً » مؤرخاً في ٢ مايو سنة ١٨٩٨ يبطئها امتيازات جركية خاصة ، وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعاً عديدة من البضائع دون دفع رسوم جركية . ثم مضت في هذا السبيل ، وأنشأت شبه اتحاد جركي مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجركية ، بينما لا يخول لتونس نفس الحق ، بل لا تدخل البضائع التونسية الماثلة لفرنسا إلا بشروط معينة ، وتحت قيود ثقيلة ،

وفي كميات محدودة ، تجمل السوق الداخلي الفرنسي في مأمن من مزاحمة هذه البضائع الفرنسية الماثلة ، وسهل هذا النظام لفرنسا الحصول على المواد التي تحتاجها بأثمان أرخص مما لو استصدرتها من بلاد أخرى .

ويكفي أن نلقي نظرة على جداول الرسوم الجمركية وأنواع البضائع المشمولة بنظام الاتحاد الجمركي لنعلم أن هذه الجداول وضعت كلها لصالح التجارة الفرنسية . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من البضائع الفرنسية التي لا تصنع في تونس كالمواد الكيميائية والأقمشة والقطن وبقية البضائع المصنوعة مفعاة من الرسوم الجمركية ، وأن البضائع التونسية المفعاة من الرسوم الجمركية عند دخولها لفرنسا قليلة الراج .

على أن هذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا . فهي مجبورة على أن تفرض على هذه البضائع — بموجب وجود هذا الاتحاد الجمركي — نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها إلى فرنسا نفسها .

ولم تكف فرنسا بهذا بل رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية حتى تحمكر لنفسها أسواق تونس الداخلية . وقد صدر في هذا المعنى الأمر العالي المؤرخ في ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ والأمر المؤرخ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . وبهذه الصورة حرمت تونس من شراء بضائع أجنبية هي أرخص ثمناً من البضائم الفرنسية التي تماثلها . وهكذا أصبحت تونس من أعظم الأسواق التي تروج فيها البضاعة الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها ، وتأتي في الدرجة السادسة في قائمة البلاد المتعاملة مع فرنسا إذ تستوود منها ٦٥ ٪ من المجموع الكلي لقيمة الواردات .

وإذا كانت الأوامر الصادرة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٢٨ قد قضت على حرية تونس في تقرير سياستها الجمركية فإن الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ قد وضع تجارتها الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات ، وحتى النقود . تخفقت الانتاج القوي وأجبرت تونس على التماثل معها دون سواها .

وكان من نتيجة هذه السياسة الجمركية أن اختل توازن الميزان الحسابي للبلاد

التونسية ، وأصبح في عجز يزداد ارتفاعا سنة بعد سنة ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد ظهر هذا العجز بصورة جلية منذ اتسع نطاق نظام الاتحاد الجمركي ، وصار يتناول عدداً كبيراً من أنواع البضاعات . ويلاحظ أن الواردات غير المنظورة ، كزيارة السياح ، لا تكفي لإعادة توازن الميزان التجاري . ومما يجدر ذكره أن كفة الميزان التجاري التي كانت تميل لفائدة فرنسا بنسبة ١٦٤٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٨ أصبحت بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٣٨ ، وأن البضاعة الفرنسية التي كانت تبلغ في نفس المدة نسبة ٥٣٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا التي كانت تبلغ نسبة ٤٨٪ لم تتمتع بنسبة ٥٦٪ ، والحال أنها قبل تأسيس النظام الجمركي الحالي كانت تبلغ ٦٤٪ .

ولا تتخذ الحالة التجارية في مدة الحرب الأخيرة حجة على تغيير هذه النسب لأنها حالة استثنائية بطبيعتها . وقد بلغت الصادرات طول مدة الحرب الأخيرة (من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢) ٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ، بينما لم تتمتع الواردات ٣٧٤٨٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . ولكن بمجرد ما وضعت الحرب أوزارها ، رجعت الحالة إلى ما كانت عليه في السابق ، وبلغت الصادرات سنة ١٩٤٦ (إلى ٣٠ نوفمبر) ١٨١١٠٠٠٠٠٠ فرنك ، بينما بلغت الواردات ٥١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك . وتدعى الأوساط الرسمية الفرنسية أن الزيادة في الواردات على الصادرات هي نتيجة ازدياد مقدرة السكان على الشراء ، وأن البلاد لم تستكمل أجهزتها لاستغلال كامل إنتاجها . ولكن هذا الإدعاء يخالف الواقع ، إذ أن اتجاه السياسة الاقتصادية في تونس جعلها تصدر ما يفيض عن استهلاكها الداخلي من إنتاجها الزراعي وكل موادها الأولية . وتحتل المنتجات الزراعية المقام الأول في الصادرات إذ تبلغ نسبة ٤٩٪ من مجموع الصادرات ، وتبلغ المعادن نسبة ٣٢٪ منها ، بينما تستورد تونس من البضائع المصنوعة نسبة ٦٣٪ . (الأقمشة تبلغ وحدها نسبة ٤٤٪) .

وكل هذا يوضح لنا أن السبب المباشر في اختلال توازن الصادرات والواردات راجع إلى السياسة الاقتصادية التي تتبعها فرنسا في تونس ، والتي تقوم على عرقلة

تطور البلاد الصناعى . وسبق ميزان تونس التجارى فى مجز دائم إذا بقيت محرومة من تأسيس مصانع تستغل موادها الأولية لاستخراج بضائع مصنوعة داخل البلاد .

وقد انجذبت أنظار الرأسمالية الفرنسية إلى تونس مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة . فهرب الفرنسيون رؤوس أموالهم الضخمة إليها لإنشاء الشركات الاحتكارية ، واستغلال منابع الثروة فى البلاد .

فالساسة الفرنسية فى الوقت الحاضر تعمل على توطيد الاستثمار الفرنسى فى تونس بواسطة السيطرة الاقتصادية عليها ، بعد أن أصبحت سيطرتها السياسية فى مهب الريح .

السياسة المالية

تقوم سياسة فرنسا المالية فى تونس على نفس الأسس التى تقوم عليها سياستها الاقتصادية ، تلك السياسة التى ترمى إلى إشباع نهم المستعمرين الفرنسيين ، وإفقار الأهالى التونسيين . وتعدجلى جنابة السياسة المالية بصفة خاصة فى درس موضوع الميزانية التونسية .

فقد عملت فرنسا فى بدء الحماية على أن يتحمل العرب وحدهم أعباء الميزانية ، إذ يتكون معظم مواردها من ضرائب غير مباشرة ورسوم تقع على عاتق المستهلكين ، وفى صدر قائمة هذه الموارد العامة الرسوم الجمركية ، ورسوم البريد ، والتسجيل ، والتبغ ، والملح ، والسكر ، والشاي ، حتى بلغت الضرائب غير المباشرة فى مشروع ميزانية ١٩٤٨ — ٦ مليار فرنك و ٣٠٢٤٠٠٠٠٠ فرنك ، أى بنسبة ٧٠٪ من مجموع الموارد العامة التى بلغت ٩ مليار فرنك و ٨٥١٠٦٠٠٠٠ فرنك .

وقد جرت الدول الديمقراطية على اعتبار الضرائب المباشرة هى الأصل فى الموارد العامة ، لأنها أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لفرضها على الدخل والثروة المقاربة والمقولة .

أما الضريبة غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية فهى ضريبة تقع فى النهاية على

عائق المستهلك وحده ، دون أى اعتبار لدخله ومدى احتماله عبء الضريبة .
وقد اختطت فرنسا في تونس نظاما يقوم على الحيف والظلم ، فاعتمدت على
الضريبة غير المباشرة كأساس لموارد الدولة ، أى أن الموارد العامة يتحملها
المستهلك بدلا من أن يتحملها كل فرد بحسب دخله وثروته . والمستهلك هو
التونسي الذى يمثل أ كثرية سكان البلاد .

أما المصروفات العامة فيذهب معظمها في العناية بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة
لتشجيع هجرة المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين ، وإقرارهم بالأراضي التونسية ،
كما أن للموظفين الفرنسيين في الإدارات التونسية نصيب الأسد ، إذ يصرف على
شؤون الإدارة ثلاثة أرباع المصروفات العامة ، حتى تضخمت الإدارة بالموظفين ،
وتجاوزت الحاجة الحقيقية إليهم ، وبلغ الإسراف المالى في سبيل تنفيذ سياسة
الاستعمار حدا لا يتصوره العقل .

ولهذا أصبحت الميزانية العامة تزداد تضخما سنة بعد سنة ، حتى ضج الشعب
بالشكوى ورفع عشرات الاحتجاجات مطالبا بوقف هذا الإرهاق الذى ترهق به
السلطة الفرنسية كاهل عامة الشعب في سبيل الترفيه عن موظفيها الذين تكتمض
بهم الإدارات المختلفة .

وقد بلغت ميزانية سنة ١٩٤٧ المادية مبلغ ٧ مليارات و ٦٢٨ مليون فرنك ،
وتضخمت في سنة ١٩٤٨ حتى بلغت في الشروع القدم لإقرارها مبلغ ٩ مليارات
و ٨٥٠ مليون فرنك أى زيادة ٣٠٪ بالنسبة للسنة الماضية .

ورغم أن موارد الميزانية تغذيها — وفقا لسياسة الاستعمار المرسومة —
الأموال التونسية فإن المرافق والمصالح العمومية التونسية لا تحظى إلا بجزء ضئيل
منها ، حتى أصبحت الشؤون الاجتماعية والصحية وشؤون التعليم الخاصة بالتونسيين
في حالة من التدهور لا تتناسب مع المبالغ الضخمة التى تؤخذ منهم بصفة ضرائب
مباشرة وغير مباشرة .

أما طرق جباية الضرائب فهى نموذج من الظلم الصارخ يذكركنا بالقرون
الوسطى ، إذ أن السلطة الفرنسية استباححت لنفسها استعمال كافة الوسائل الفاشية
لجمع الضرائب ، حتى أنها لا تتورع في هذا السبيل من ارتكاب جرائم التعذيب
المختلفة ، وابتزاز الأقوات ، ومصادرة أثاث الفلاحين ودوابهم الضرورية لتسديد
الضرائب الباهظة التى ينوء بها كاهل الشعب .